

حول العلاقة مع المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي

— ان العناصر والمجموعات الوصلية والاصلاحية التي عملت على تلغيم الاتحاد ، هي المطالبة بالبحث عن اطار لها خارج حزب الشهداء والتضحيات .

— ان الذي يدعي أننا أصحاب الحل والعقد بالنسبة للقواعد ، انما يعمل على الاستخفاف بها والمس بنضاليتها .

على اثر الزيارة الاخيرة التي قام بها الاستاذ عبد الرحمن اليوسفي لاوروبا ، راجت وسط الحركة الاتحادية عدة اشاعات وتاويلات بشأن وضعية المناضلين الاتحاديين بالخارج . ورفعا لكل التباس او غموض ، ومن اجل اعادة وضع النقاش في اطاره الصحيح ، نرى لزاما علينا تقديم الملاحظات والتوضيحات الاتية :

أولا : مواقف وتصرفات قيادة الاتحاد الاشتراكي تجاه المناضلين الاتحاديين بالخارج

لا نرى من الضروري هنا الرجوع الى تفاصيل الظروف التي انعقد فيها المؤتمر الاستثنائي سنة ١٩٧٥ ، الا انه من الضروري التاكيد على ان قرارات تغيير اسم الحزب ، والاعلان عن المؤتمر قد اطلعنا عليها ، كمناضلين ملتزمين ومنظمين في اطار فدرالية أوروبا الغربية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وفروعه في كل من الجزائر وليبيا وسوريا والعراق ، اطلعنا عليها من خلال اعمدة صحيفة "لوموند" الفرنسية ، ولم يتم اي اخبار داخلي لا على صعيد المسؤولين ولا على صعيد المناضلين القاعديين ، في حين ان امكانية هذا الاخبار كانت متوفرة وسهلة .

لقد تجاوزنا هذه المخالفة التي قد تبدو شكلية لاول وهلة ، واعتبرنا انه من واجبنا المساهمة بأرائنا ومقترحاتنا في المؤتمر المذكور ، رغم محاولة التهميش هذه .

وفي هذا الاتجاه قام القطاع العمالي باعداد مساهمته في شكل تقرير متكامل، لم يظهر له اثر في المؤتمر، وكذلك كان الشأن بالنسبة للمذكرة التي اعدّها الاخ محمد البصرى، وسلمت الى جميع المسؤولين آنذاك، بما فيهم الاستاد عبد الرحمن اليوسفي، والتي كان مصيرها نفس مصير المساهمات التنظيمية (تقرير الفدرالية - تقرير فرع الجزائر)، بل أكثر من ذلك وقع التشكيك في المذكرة " اذ لم يكن هناك أى دليل على أنها ليست من صنع البوليس " على حد قول الاستاد عبد الرحمن اليوسفي .
هكذا اتضح لنا أن التجاوزات على مستوى الشكل في المسطرة التنظيمية لتحضير المؤتمر، كانت تستهدف في الحقيقة اقضاء آراء المناضلين الاتحاديين في الخارج ومنعهم من المساهمة في تحديد مصير حزبهم .

وبالرغم من كل هذا، وبالرغم من خلافاتنا الايديولوجية والسياسية مع الخط الذي فرضته القيادة على حزبنا من خلال المؤتمر الاستثنائي، التزمنا بمبدأ الانضباط، وتنازلنا عن مسألة الاسم الشكلية (تغيير الاتحاد الوطني للاتحاد الاشتراكي) رغم ما كان يحمله هذا الجانب الشكلي من دلالات بالنسبة الينا، والتزمنا كفروع للاتحاد الاشتراكي في الخارج تحتفظ برأيها المعارض هذا في اطار النقاش الداخلي الذي كان من الضروري فتحه بكل مسؤولية، وفقا لمبدأ المركزية الديمقراطية الذي ينص عليه القانون الداخلي .

الا ان قيادة الاتحاد الاشتراكي ابت الا ان تضرب عرض الحائط بكل هذه الاعتبارات، وابت الا ان تواجه الموقف المسؤول والمنضبط للمناضلين الاتحاديين بالخارج، بأساليب التحدى والاستفزاز والخروقات التنظيمية اللامسؤولة، ونسوق هنا بعض الامثلة على ذلك :

1 - على اثر الزيارة التي قام بها اليازغي لباريس بعد المؤتمر الاستثنائي، عقد اجتماعا مع السكرتارية الدائمة لفدرالية أوروبا الغربية - القطاع العمالي - وبعد أن طرح أعضاء السكرتارية الدائمة تساؤلهم عن اقضاء تقرير الفدرالية، وبعد أن ابدوا في اطار النقاش الداخلي المسؤول، نفس التحفظات والاراء المعبر عنها في تقرير الفدرالية، كان جواب اليازغي حرفيا " ان المؤتمر قد حدد اطار النقاش، ومن لم يعجبه الخط الحالي فما عليه الا أن يختار لنفسه اطارا آخر، ومن لا زال يتشبث بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية فما عليه الا أن يذهب عند عبد الله ابراهيم الذي لا زال محتفظا بنفس الاسم " . هكذا وبدون حياء ..

والجدير بالذكر أن بعض العناصر الانتهازية من سكرتارية الطلبة قد تبنت موقف اليازغي هذا، الذي يعادل عمليا موقفا بطرد الفدرالية العمالية برمتها، وراحت هذه العناصر تتصل فرديا بالاتحاديين العمال من أجل التشكيك في سكرتارياتهم المسؤولة، والعمل على استدعائهم لحضور اجتماع عام، بتجاوز واضح للتنظيم الخلقى واجهزته المسؤولة، وبدعوى أن سكرتارية العمال ليست لديها المعطيات، وأن عضوا

من المكتب السياسي هو الذي سيحضر الاجتماع ليشرح الخط الجديد للحزب لجميع المناضلين العمال .

الإ ان هذه العناصر الطلابية الانتهازية خاب ظنها، اد ان المناضلين العمال عبروا عن وعيهم ورفضهم لاساليب التشكيك والمناورة والتخريب التنظيمي، وذلك من خلال مقاطعتهم للاجتماع المذكور الذي لم يحضر لقاعته سوى خمسة طلاب وعامل واحد استدعي في آخر لحظة ولم تكن لديه معطيات المشكلة، لكنه ابى رغم ذلك، الا ان يعبر عن معارضته الصارمة للخط الاصلاحى لقيادة الاتحاد الاشتراكي .

٢ - وبموازاة مع هذا الخط العدائى ازا' فدرالية أوروبا الغربية - القطاع العمالي - عملت سكرتارية الطلاب الانتهازية على شن حملة طرد وسط الطلبة الاتحاديين ذهب ضحيتها كل من وقف بجانب العمال او عبر عن رأى مخالف لما سطر وطبخ احاديا من طرف القيادة الاصلاحية ..

٣ - وفي نفس الظروف جرت عدة نقاشات في فرع الجزائر مع الاستاد اليوسفي على الخصوص، اعرب فيها المناضلون، سواء منهم الشباب او اللاجنين السياسيين، عن تشبثهم بالخط التقدمي للحزب ورفضهم لاي انحراف عنه، وفي نفس الوقت اعلنوا عن انضباطهم للاطار التنظيمي كفرع للاتحاد الاشتراكي، وفجأة قرانا على اعمدة صحيفة جريدة "المحرر" ودون سابق انذار، ان الاتحاد الاشتراكي ليس له اى فرع في الجزائر !

٤ - في نفس هذه الاثناء، زار اليازغي العراق، وصرح للمناضلين انه من الضرورى اعطاء مهلة ستة اشهر للقيادة بالداخل، على ان يبروا النتائج فيما بعد، بما فيه خير ليس للحزب فقط بل للبلاد كلها !... (والخلفية الكامنة من وراء هذا الطرح واضحة لمن يريد فهمها ...)

٥ - والجدير بالذكر ان كل هذه المعاملات التعسفية تجاه المناضلين الاتحاديين كانت مرفوقة بحملة مسعورة واسعة النطاق في الداخل والخارج، اساسها الدس والتشكيك والكذب، حيث راحت عناصر المكتب السياسي وادنايها، تروج بانها بريئة من تجربة ٣ مارس - في حين ان هناك ما يكفي من البراهين لتفنيد هذا الادعاء ووضع التجربة في اطارها الحزبي الصحيح مع تحديد المسؤوليات بشكل لا جدال فيه - وان النضال في الداخل فقط، ومن يوجد في الخارج "فانما استهوته المغريات، وان اصحاب الخارج يتنعمون باموال المعتقلين السياسيين" ... الى غير ذلك من الدعايات المفرضة والدنيئة التي اعتبرنا من العبث الرد عليها، رغم اننا نعرف جيدا من تلاعب بالمبادئ، اولاً ثم بالاموال ثانياً ...

٦ - وامام خطورة الوضع، بادرنا بطلب لقاء رسمي مع الاستاد اليوسفي باعتباره ممثلاً للمكتب السياسي في الخارج، على امل الحوار البناء من اجل وضع حد لتدهور الوضع والحفاظ على الاقل، على وحدة الاطار، هذا مع التشبث بحققنا في

الاحتفاظ بقناعتنا الايديولوجية والسياسية، وطرحها بشكل منظم ومسؤول -
الإ ان موقف الاستاذ اليوسفي - الذي وافق فعلا على مقابلة مناظرين من
الفدرالية بمدينة باريس - لم يختلف في الجوهر، بغض النظر عن الشكليات
الديبلوماسية الجوفاء، عن موقف زملائه في المكتب السياسي، أي نفس المعزوفة
المعتادة: "من لم يعجبه الخط السياسي للاتحاد الاشتراكي، فما عليه إلا ان يجد لنفسه
اطارا آخر" ... هذا مع العلم أنه الى حدود هذه الوقائع والاحداث (التي جرت في
سنة ١٩٧٥) كان جميع المناظرين الاتحاديين في الخارج ملتزمين ومنضبطين داخل
اطار الاتحاد الاشتراكي.

ثانيا : لماذا "الاختيار الثوري"

ان السؤال الاساسي الذي فرض نفسه على المناظرين هو: ما معنى الانضباط
في غياب خط ايديولوجي وسياسي موحد ومقنع، بل ما معنى الانضباط لانحراف اصلاحي
صارخ، وما معنى الانضباط في غياب حد أدنى من الديمقراطية الداخلية يسمح لكل
مناضل بالاحتفاظ براه ضمن النقاش الداخلي الذي كان من الضروري فتحه وتعميقه حول
الاختيارات الاساسية لحزبنا والتجارب السلمية وغير السلمية التي مر منها .
الحقيقة أن قيادة الاتحاد الاشتراكي، بعد قرارات الطرد الضمنية التي
مارستها ضدنا منذ سنة ١٩٧٥، ومن خلال رفضها للحوار البناء والمسؤول، واحتراف
المناورة والذس والتشخيص مكانه، ان هذه القيادة قد وضعتنا امام ثلاث خيارات :
اما تجميد نضالنا، واما التشبث بالخط الثوري للاتحاد الوطني للقوات الشعبية،
ومكتسابه التاريخية التي نيلت بفضل تضحيات المناظرين القاعديين، وذلك مهما كان
الثمن ومهما كانت التوجيهات والممارسات "الرسمية"، واما "البحث عن اطار آخر"
كما يقولون .

والحالة هذه، فان المناظرين الاتحاديين في الخارج لم يختاروا سوى ما هو
منسجم مع قناعاتهم العميقة، أي الوقوف امام الانحراف الاصلاحي المفروض على مستوى
قيادة الحزب في اعقاب القمع والتشتت التنظيمي الذي عشناه سنة ١٩٧٣، والوفاء
لتضحيات شهداء التحرير والديموقراطية، والتمسك بالتراث التقدمي للاتحاد في آفاق
تطوير هذا التراث وجعله ينسجم مع طموحات الشعب المغربي في تحقيق ثورته الوطنية
والاشتراكية .

"ان البحث عن اطار آخر" هو فخر لم ننسق فيه، بل ان العناصر والمجموعات
الوصولية والاصلاحية، ومجموعة التقنوقراط التي عملت على تلغيم الاتحاد هي المطالبة
بالبحث عن اطار لها، ومن يؤمن بحركة الديمقراطيين الاجتماعيين (السوصيال -
ديموقراط) وينتمي لطبقة البورجوازية الصغيرة المتدبدة، المتعلقة والتابعة للنظام

الاقطاعي الرأسمالي، هو المطالب بتحديد اطار عمله خارج حزب الشهداء والتضحيات واستمرار حركة التحرير الشعبية ببلادنا . وهذا هو المعنى العميق لبروز واستمرار "الاختيار الثوري" ليس كخلق من عدم، او اطار خلقناه لمجرد حب الاطار، بل كاستمرار وتطوير لما هو اكثر تقدما في تراثنا الحزبي، اى فكر وممارسة اخونا وقائدنا الراحل الشهيد المهدي بنبركة . وهذا ايضا هو معنى تشبثنا منذ الانطلاقة بالمبادئ التنظيمية التي سطرتهما المذكرة التنظيمية والقانون الداخلي للاتحاد، وكذا الخط السياسي الذي رسمته اللجنة المركزية للحزب من خلال بيان ٨ اكتوبر التاريخي . لقد كان هدفنا الراسخ والوحيد : دق ناقوس الخطر بناء على تجربتنا المبكرة مع قيادة الاتحاد الاشتراكي، وتعميق الحوار بين كل القواعد الاتحادية من اجل الوقوف في وجه الخط الاصلاحى وضمان استمرار وتعميق الاختيار الثوري .

فماذا حققنا منذ ذلك الحين ؟ هل اكدت الظروف والوقائع ما طرحناه من مواقف سياسية، وطنية، وعربية، ودولية ؟ هل تفاعلت وتجاوبت القواعد حول نفس الاطروحات ؟ هذا ما لا يمكننا الاجابة عليه، وهو مطروح لتقييم المناضلين . . .

ثالثا : اللقاء الاخير مع الاستاذين
عبد الرحمن اليوسفي وعبد الرحيم بوعبيد

يمكننا ان نتساءل لاول وهلة : لماذا عادت قيادة الاتحاد الاشتراكي لتبحث عن "الحوار" معنا سنة ١٩٨١، بعد ان مارست ضدنا اعمال الطرد والتهميش والتشكيك والارهاب الفكرى منذ سنة ١٩٧٥ ؟

اننا لم نرد الحكم على النيات - رغم اننا نعرفها سيئة - ولذلك فاننا لم نرفض مبدا النقاش، لكن بضوابط وشروط موضوعية اكدت صحتها الترجية السابقة . وفي هذا الاتجاه، طلبنا من محاورينا، تجنبنا لكل تشخيص او تاويل، ان يعملوا على انجاز وثيقة مكتوبة يتعرضون فيها لاسباب الازمة داخل الحركة الاتحادية كما يرونها، ويطرحون الحلول العملية للخروج منها، على ان نحتفظ بحقنا في الرد عليها كتابة كذلك، بما يطابق قناعات المناضلين ومبادئهم .

وبالفعل تم الالتزام من طرف الاستاذ اليوسفي شخصيا، الذى قال انه يمثل المكتب السياسي برتمه، بانجاز الوثيقة المذكورة .

الا ان الاستاذ اليوسفي اعتذر في اللقاء المذكور على ان الاستاذ بوعبيد قد نسي الوثيقة ببباريس، وطلب بعقد لقاء هناك لتسلمها . وبالرغم من تصورنا الاولي بمناورة ما قد تكون وراء كل هذا، حضرنا اللقاء الذى حدد مكانه الاستاذ بوعبيد بمقهى "الكلونى" بشارع "سان ميشال" ببباريس (!) ، وكان بيت القصيد ان اعتذر الاستاذ

بوعبيد بدوره عن كون الوثيقة لا توجد في حيز الواقع
هكذا اتضح التلاعب، ولم يسفر اللقاء عن أية نتيجة خلافا لما اشيع عبثا داخل البلاد، واصبحنا مرغمين فعلا للحكم على الوقائع وليس النيات. وبذلك يمكننا ان نطرح بكل وضوح الاسباب الحقيقية التي دعت قيادة الاتحاد الاشتراكي المنهزمة الى محاولة التغطية عن واقعها المهتز، بـ"الحوار مع اصحاب الخارج" الذين كانت تعتبرهم بالسابق خارج الشرعية الحزبية :

الاسباب الحقيقية هي كالتالي :

■ بعد ان كانت قيادة الاتحاد الاشتراكي تعتبر في سنة ١٩٧٥، بأن الصراع قائم بين "اصحاب الخارج" من جهة، و"النضال الحقيقي في الداخل" من جهة أخرى كما يقولون، فانها اكتشفت ان الصراع والنقاش الموضوعي الحقيقي ليس موجودا على المستوى "الجغرافي"، بل هو مطروح على المستوى الايديولوجي والسياسي، ذلك الصراع الذي احتدم مؤخرا داخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بين قواعد مناضلة تدافع عن التراث التقدمي للحزب، وقيادة نصبت نفسها من اجل الارتداد عنه والدفع في اتجاه الالتقاء مع مخططات "المغرب الجديد" و"الاجماع الوطني" و"السلم الاجتماعي". ولقد واجهت القيادة المتحجرة هذا الصراع بنفس اساليب الطرد والتشنج والبيروقراطية، وعادت لتحاول توظيف الوزن المعنوي و"التاريخي" للخارج من خلال ما اسماه بالحوار، بهدف الضغط على المناضلين في الداخل وبث البلبلة والخلط والغموض وسطهم

■ وهناك ايضا اسباب ذاتية دفعت قيادة الاتحاد الاشتراكي التي استنزفتها الصراع حتى نقطة نهايتها، الى طلب النجدة من الاستاد اليوسفي، بهدف توظيف عاطفة المناضلين الاتحادييين تجاه المناضلين المنفيين بالخارج، الا ان الجولة الاولى "للمجاهد الكبير" داخل البلاد اوضحت هشاشة الاعتماد على العواطف لوحدها، في غياب الاختيار الايديولوجي والسياسي الواضح، وتبعاً لذلك جاءت ضرورة تزويد عنصر النجدة بورقة "الحوار والوفاق مع الخارج"، خاصة وانه مقبل على حضور اول اجتماع له داخل اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي، ومن ثم جاءت مبادرة اللقاء ويمكننا ان نتساءل : هل من قبيل الصدفة ان يعمل المكتب السياسي على شد اهتمام المناضلين باللقاء من اجل "الوفاق والحوار" في الوقت الذي يتسلط فيه القمع في الداخل ضد المناضلين الاتحادييين على الخصوص؟

رابعا : الخلاف ايديولوجي وسياسي

الحقيقة ان عناصر المكتب السياسي التي لا زالت تمارس اساليب المناورة هذه، انما تعبر عن تخلفها وعدم ادراكها لطبيعة المرحلة، وعجزها عن مسايرتها

وبالاحرى "قيادتها"، كما تطمح لذلك. فهي لا زالت تتوهم، بأبويتها المعتادة، ان مجرد لقاء بين الاشخاص، من شأنه ان يحسم كل الخلافات العقائدية، كضربة سحرية تردع كل المناضلين في قناعاتهم، وتعيدهم الى الصف، رغم ما وصل اليه الصراع من وضوح، ورغم ما تبلور عنه من مواقف وقناعات راسخة. فهي لا زالت تعتقد، على طريقتها التقليدية، ان القواعد الحزبية تسير فقط وفق مشيئة الاشخاص والرصيد التاريخي والعواطف... وانها (اي القواعد) لا تمتلك اية قناعات ايدولوجية وسياسية، وبالتالي، فان مجرد كلمة من قائد تاريخي كفيلة بارجاع الامور الى نصابها وتخلي المناضلين عن قناعاتهم، وفرض الانضباط و"المركزية" كما تفهمها تلك العناصر: اي السلطة المطلقة لها في القرار والتوجيه، والخضوع المطلق للقاعدة المطالبة بالتنفيذ والتضحية...

ولرفع كل التباس او غموض بهذا الشأن، نريد، مرة اخرى، التاكيد والتسطير على ما يلي:

(1) ان عناصر المكتب السياسي برفضها للحوار، وضربها لمبادئ الديمقراطية الداخلية، وممارستها للطرد والتهميش ضد المناضلين الاتحاديين منذ سنة ١٩٧٥، هي وحدها المسؤولة عن الواقع التنظيمي الذي تم خلقه بالخارج. واذ كانت عناصر المكتب السياسي تعتبرنا خارج الشرعية الحزبية، فاننا نعتبر من جهتنا - وهذا هو الصحيح - ان عناصر المكتب السياسي هي التي انشقت سياسيا عن الحزب، وضربت عرض الحائط بترائه ومكتسابه التقدمية، واستغلت ظروف الضعف التنظيمي التي عرفها الحزب سنة ١٩٧٣ - حيث مئات المناضلين الحقيقيين قابعين في السجون او مرغمين على المنفى - لتفرض انحرافها اليميني من خلال المؤتمر الاستثنائي الذي اعتبرته انطلاقة من الصفر، كما يقول انصارها، اي بمثابة مؤتمر تاسيسي لها. والانشقاق هذا، هو الذي تاكد من خلال الوقائع والاحداث السياسية والتنظيمية في الداخل على الخصوص.

اما بالنسبة اليانا، فاننا لم نختار سوى طريق الاستمرارية في الخط التقدمي للحزب، ليس من اجل الاستمرارية، بل بالنقد الذاتي لسلبيات التجربة، وبهدف تعميق وتطوير اجابياتها. وما كل الادعاءات "المشتركة" التي يرفعها خصومنا واعدائنا على حد سواء حول تكوين "التنظيم السري" او الانشقاق، الا ادعاءات واهية تصب الماء عمليا في طاحونة العدو الرئيسي. وليس ذنبنا ان نلتقي موضوعيا مع القواعد الاتحادية المناضلة داخل الوطن حول نفس المواقف والاطروحات. فهذا امر طبيعي، اد اننا من جهتنا لم نعبر سوى على ما هو منسجم مع الخط والتراث... والذي يدعي اننا اصحاب العقد والحل بالنسبة لهذه القواعد، فانما يعمل على الاستخفاف بها، والمس بنضاليتها، ويخطئ خطأ فادحا اذا ما هو اعتبر انها مجرد تابعة لجهة ما. ذلك ان المناضلين، في الظرف الراهن، لا يتبعون سوى قناعاتهم الايدولوجية والسياسية،

كما تدل على ذلك مبادراتهم الذاتية، وكما تشهد الازمة الداخلية التي يعيشها الاتحاد الاشتراكي، والتي هي من مسؤولية عناصر المكتب السياسي لوحدها... (٢) ومع كل هذا فان مبدأ الوحدة يبقى مبدأ صحيحا في حد ذاته، لكن الوحدة لها أسسها وقواعدها: أي الخط الايديولوجي والسياسي، والمبادئ التنظيمية التي يجب أن تنبني عليها. أما الاعتماد فقط على الاخوانيات والعواطف "والمصداقية"، فلا علاقة له بوحدة الثوريين، بل هو فقط من باب مناورات المحترفين السياسيين...

فمن هذا المنطلق لم نرفض مبدأ اللقاء مع عناصر المكتب السياسي، لكن على أساس الوضوح - والوثائق المكتوبة والملمزة - وفي اطار الخط الثوري للاتحاد الذي اكدت التجربة صحته، كما اكدت فشل الخط الاصلاحى الانهزامي. الا ان اللقاء الاخير اوضح مرة أخرى الفرق الشاسع بين طبيعة الوحدة كما يفهمها الثوريون، وطبيعة المناورات التي تمارسها عناصر المكتب السياسي، وهذا شيء ايجابي في حد ذاته... (٣) ولا يفوتنا ان نؤكد مرة أخرى، وكما اثبتت الممارسة، ان خلافاتنا مع عناصر المكتب السياسي هاته، لم ولن تكون خلافات مشخصة مبنية على الجزئيات: الداخل - الخارج، اللقاءات، الرصيد التاريخي، الزعامات، الخ... انها خلافات ايديولوجية وسياسية بالاساس، تنعكس حتميا بخلافات تنظيمية، وكذلك على صعيد الممارسة.

ونحن لا نستغرب لهذه الخلافات الموضوعية، والصراع والفرز المترتب عنها. انها امر طبيعي تاريخيا داخل كل الحركات التقدمية العامة التي تقدم في مرحلة من مراحل تطورها على عملية الفرز الضرورية واللازمة، ووضع حد لهيمنة البورجوازية الصغيرة على تنظيمات الطبقة العاملة والجماهير الكادحة، حتى تتمكن هذه الاخيرة من بناء اداتها الثورية المسلحة بايديولوجية الطبقة العاملة الواضحة، هذه الاداة الكفيلة بالدفاع عن مصالحها الحقيقية وتحقيق طموحاتها في التحرر الكامل والبناء الاشتراكي.

ونحن، والحالة هذه، لا نرى حلا للخلافات الجوهرية التي تفصل بيننا وبين عناصر المكتب السياسي، سوى بمواصلة الصراع الايديولوجي السليم والهادف، من اجل دحض الاطروحات الاصلاحية الانتهازية، ووضع حد لهيمنة البورجوازية الصغيرة وامتدادات التقنوقراط والبيروقراط، وتأثيرات حركة الديمقراطيين الاجتماعيين (السوفيال - ديموقراط) المشبوهة داخل تنظيمات الجماهير الكادحة المغربية. ان الصراع لم ندخله من الباب الضيق، ولم نخضه حبا في الصراع من اجل الصراع، لكن ايماننا بنا بالقيام بما فيه خدمة لمصالح شعبنا.

